ض ما وعليها العمل لان يعلما ان العالم يوذن لها فيه وقول الصالحي
في الاب مضعوف لان ذلك من ابواب الفضول من الخطا وعن قوله بسالته
ان يحلف الاحمر اذا بزر شيء مما يليه انت من جباري هذا اليمين عالم
الغيب والشهادة وقال ان به مضى العمل ان تكون الايمان اثر صلاة العصر
يوم الجمعة وفي الجلاب اليمين التي ذكرها مالك في الموطا وادركت
وعن قوله فصل واذا ادعى على احد عمدا جناية ك اذا ادعى جناية
صحوا لكنهم ما تقدم مما يعلم عادة من يقسم منهم والا يكون للورثة ان يقسموا الا عامدا لعمد
ويقتلونه مكفت بذلك السنة والاجتماع وليس لهم ان يخلعوا ثم يقتلوا
وانما ذلك لاهل الخلع عما من شيخ واصغر واخي والاخوين ما لم يكن مسالة
ويحلفون عامدا اذا مات المقتول مكلفين بعض حين يرد واما وجب القود
عفوته لانه ممن لزال العمد القتل حلف عليه العفو به ووجب نجمه عاما
سنة في ثلث سنين العول السدس والثلثين يلزمون مع الله. الخ. اذ ذا يقتلون
النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يلزمون موجب مثل ذلك عليه جناية
كان جنى او في يديها صحبوا احد دينه الى الحق ثم دعي وابنه ابن زيد عن ابن
الماجشون قال الى ان صحوا في الدم حتى يرى ما يكون من امر ابي، فان صفح
عنه الدم بعفو او مصالحة على غير الخلعة الامام مراجعة به وضربه مائة
ونجمه عاما ما مضى فصاعدا لا طفل او غير حر يدي من الاستغناء. وعن قوله
عمدين الى مكبوبين ك هذا خطا انما يحلف المدعي به الامر الذي بالدم
وينتقض به القتل واما هدر. فان الدم فزاد فزع عنه فلا ينبغي ان
يصبر الى الخوف من التعفين وعن قوله ك مدفاة فلا تسمع ك
حتى يدخلها بناء بعد حيض فان ادعى سقت زوجها هما فيمين منه

لونه

لونه وتجزم فوادي عليها بالدية وهي بمنزلة الذي يرضى خصمه الى اجل مسـ
فتصدوا او تحمل عليه الدية وان يفيت منه بعضها وهي جبين من الاستغنا
وعن قوله اذا رأى به ضربة ونشجه ك في العتبية وصيغته بالشين
المعجمة والياء والنون من تعقب مربيش وعن قوله فصل واذا ادعى قوم
على رجل ك الابتداء واخر في تهمة قتل فيما عتق في عتق السلطان يعين
ضربه ثم اخرج المقتول حيا او ميتا وجرحا فلما اوبه ليقتل قال
ما قتلته وما كنت اريد قتله قتل ولا يفيده انكاره وذلك اقرار ان
حكم الاقرار فوقف عليه ولي دمه فلا يفيده رجوعه بعد اقراره وما يوجب
عمدا لزمه حد القتل كما لو اقر بقتل ثم رجع واختلف قوله في رجوعه
بعد اقراره فقال ابن القاسم يقبل لقول الله تعالى وما يثبت على حق ادمي
قال وما يقتل قال ولو اقام بينة بقتل نفس واخر فاعترف بالمحنة ثم جحد
ثم اخرج للقتل فعفا الاولياء عنه جاز عفوهم عن الخزي واعود بالله ان افعله
لم يقبل قوله الا ان يأتي بما يعذر به مثل ان الاقرار دخل فيه كالزوم الاقرار
بالدين بعد الدم حتى يأتي ما يعذر به ويقبل رجوعه فيه كحمل لو عفى
عنه لم يكن عليه حتى تستبرأ ويحلف ما بقية من الاستغناء. وعن قوله وحبس
ثلاثة ايام ك وقيل لا يحبس حتى تشهد البينة انه قتل وله ولي ما كان
من اخر العتبية في رجل ادعى على رجل انه قتل ابنه يوما ما ان كان به ما يزاد في
جنبه زيد وان لم يكن به شيء استحلف خمسين يمينا وعلى عصبته وقال
عيسى بالله يمينا واحدة والعمل بما تقدم من الاستغنا. وعن قوله وان
شهد لوث بمعاينة القتل والجراح ك في الجنى الى الجراح من دماء السوادي
قال ابن المواز ان شهد ان انه قتله غيبة لم يقسم مع شهادته وما عن القسامة مع الواحد في قتل
القتيلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)